«مشروع شولتس» حركة لملء الفراغ

في الخامس والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، وصل وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى مطار بن ـ غوريون، بادئاً جولاته المكوكية على عواصم المنطقة للتباحث مع زعمائها في مشروع التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية (مبادرة شولتس)، الذي حمله معه الى المنطقة، مساعده لشؤون الشرق الاوسط ريشارد مورفي، قبل وصول شولتس اليها باسبوعين ونيف. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية، في حينه، ان المبادرة التي عرضها مورفي على زعماء المنطقة، خلال جولته، تتألف من ثلاث مراحل: افتتاح، أو حدث دولي، تليه مفاوضات مباشرة غايتها التوصل الى تسوية مرحلية، ثم مفاوضات مباشرة بشأن التسوية الدائمة. وتتحدث المبادرة عن فترة سبعة شهور للتوصل الى التسوية المرحلية التي سوف يعمل بها لمدة ثلاث سنوات، وعن بدء المفاوضات المباشرة بشأن التسوية الدائمة، فور انتهاء المدة الزمنية المخصصة للمفاوضات بشأن التسوية المرحلية، سواء أتمّ التوصل فيها الى اتفاق ام لا (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١٠).

وتابعت وسائط الاعلام الاسرائيلية الاجواء السياسية وتطور الموقف الاسرائيلي ازاء المبادرة باهتمام ملحوظ ، عاكسة حالة الانقسام السياسي عشية الزيارة المرتقبة للوزير شولتس، وخلالها، وبعدها. وكذلك تناول عدد من المعلقين السياسيين، وكذلك بعض التصريحات لكبار المسؤولين الاسرائيليين، الاسباب والاعتبارات التي دفعت الادارة الاميركية الى تكثيف تحركها السياسي في هذا الوقت بالذات. هذا اضافة الى سير المحادثات، وفرصها في النجاح والفشل، واحتمالات انعكاساتها، سلباً وايجاباً، على الاوضاع في المنطقة، وعلى العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، وعلى الحكومة الاسرائيلية، في ضوء العودة، مجدداً، الى طرح فكرة تقديم موعد الانتخابات، سواء أكان ذلك لتجميد التحرك السياسي الاميركي واحباطه من جانب الليكود، أم كمخرج لا بد منه لحسم، الخلاف الداخلي ازاء كيفية احياء مسار السلام في المنطقة والاسس التي يجب ان يقوم عليها.

الاجواء السياسية؛ لا، ونعم

في واقع الحال، ان الخلافات السياسية بين قطبي حكومة التكتل الوطني في اسرائيل لم تحتدم على خلفية مبادرة شولتس فقط، بل أخذت تتصاعد منذ ان تولى اسحق شامير رئاسة حكومة التكتل الوطني في تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٨٦. فمنذ ذلك الحين وحكومة التكتل الوطني تعمل برأسين وتوجهين سياسيين مختلفين؛ يقود الاول منهما رئيس الحكومة شامير، والثاني القائم باعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس. ووصلت الامور ذروتها في نيسان (ابريل) من العام الماضي، عندما توصل بيرس الى اتفاق مع الملك حسين بشأن احياء مسار السلام وبدء المفاوضات بين اسرائيل ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك تحت مظلة مؤتمر دولي. والجدير ذكره، في هذا الشأن، ان شامير تمكّن من احباط مسعى بيرس هذا، حيث أصرّ على انه لم يكن مكلفاً من الحكومة بالتوقيع على اتفاق مع الملك الاردني. ولم يكتف شامير بذلك، بل أوفد الوزير موشي آرنس، دون علم بيرس، الى واشنطن لاقناع الادارة الاميركية بالعدول عن دعمها لاتفاق بيرس ـ حسين؛ وكان له ذلك (**ملحق هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٤).

وبطرح مورفي للمبادىء التي تقوم عليها مبادرة شولتس، انفجرت الخلافات، مجدداً، بين قطبي حكومة التكتل الوطني، بشأن الموقف الذي يجب اتخاذه ازاء المبادرة. فبينما اعرب بيرس والمعراخ عن تأييدهما (كما سوف نرى لاحقاً) للمبادرة بخطوطها العريضة وبتفاصيلها مع قليل من التحفظ، كان موقف رئيس الحكومة